مدنين والتي تمّ بشأنها إبرام اتفاقية مع الجانب الصيني، وتخص المشاريع التالية: مشروع القنطرة الرابطة بين الجرف وأجيم ومشروع السكة الحديدية بين مدنين وجرجيس ومشروع ميناء جرجيس ومشروع المنطقة اللوجستية بين قردان، حيث يشير إلى تعطل هذه المشاريع بالرغم من برمجتها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1/-بخصوص مشروع القنطرة الرابطة بين الجرف وأجيم جربة:

تجدر الإشارة إلى أن الجانب الصيني قد قام بدراسة أولية حول الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع، وقدرت تكلفة المشروع بـ 317.5 مليون أورو.

وقد تمّ تكوين لجنة فرعية صلب وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لإبداء الرأي والمصادقة على النسخة الأولية للدراسة حيث اجتمعت بتاريخ 20 فيفري 2019 وأبدت العديد من الملاحظات والمقترحات لتعديل الدراسة. وتمّ مدّ الجانب الصيني بها لأخذها بعين الاعتبار.

واجتمعت اللجنة مجددا بتاريخ 09 ماي 2019 قصد النظر في النسخة المعدلة من الدراسة حيث تبين أن الجانب الصيني لم يأخذ بعين الاعتبار التوصيات والتعديلات التي تمّت إثارتها إثر الجلسة السابقة.

وعلى إثر ذلك، ارتأت مصالح وزارة التجهيز عدم الأخذ بعين الاعتبار مخرجات هذه الدراسة المنقوصة. وتمّ إعداد الخطوط المرجعية وإقرار إنجاز دراسة جديدة بتمويل من ميزانية الدولة.

2/-بخصوص مشروع السكة الحديدية بين مدنين وجرجيس:

أذنت الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 2018 لمكتب دراسات في إنجاز دراسة حول مشروع ربط قابس بمدنين بالسكة الحديدة. وتمّ إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة ثمّ إيقاف أشغالها بسبب وجود إشكاليات حول المسار الذي سيتمّ اعتماده لهذا الخط حيث تمسك المجتمع المدني بولاية قابس بتحويل محطة قابس خارج المدينة، وتمّ استئناف إنجاز الدراسة خلال سنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار لتغيير المسار الذي سينعكس على آجال التنفيذ وكلفة المشروع.

وبالتوازي وفي إطار البروتوكول الصيني، تمّ إنجاز دراسة أولية تعتمد على المسار الحالي للخط حيث أبدت الشركة الوطنية للسكك الحديدية تحفظها على نتائج هذه الدراسة التي تمثل امتدادا لدراسة سابقة قامت بها الشركة.

3/-بخصوص مشروع توسعة ميناء جرجيس:

يتمثل المشروع في إنجاز منطقة لوجستية محاذية للميناء التجاري والمنطقة الحرة بجرجيس تمتد على 1000 هك وبكلفة جملية تناهز 300 م.د، يتكون المشروع من مركز حيوي ومأوى للسيارات والشاحنات ومنطقتين لتوضيب وخزن السلع ومنطقة صيانة ومنطقة لأرصفة الشحن ومنطقة ثنائية الوسائل ومنطقة خضراء.

وقد تمّ الإعلان خلال سنة 2016 من قبل ديوان البحرية التجارية والموانئ عن التعبير عن الرغبة لاختيار مكتب دراسات أو بنك أعمال بهدف اختيار مستثمر لتمويل وإنجاز واستغلال المنطقة اللوجستية بجرجيس وكانت نتائجه غير مثمرة. وقد تبنّت وزارة الصناعة خلال سنة 2019 المشروع بصفته محاذيا للمنطقة الحرة بجرجيس. وستتولّى الإعلان مجددا عن البحث عن مستثمر استراتيجي لتمويل وإنجاز واستغلال المنطقة اللوجستية.

4/-بخصوص مشروع توسعة ميناء جرجيس:

تم الشروع في إنجاز دراسة أشغال البنية الأساسية الخارجية لمشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان بكلفة 33 م.د، وتمّت المصادقة بتاريخ 15 جوان 2020 على مثال التقسيم للقسط الأول للمشروع (حوالي 72 هك). وتبلغ نسبة تقدم إنجاز أشغال التهيئة الخارجية للمشروع 40%. كما تمّ إحداث الشركة لتسيير المنطقة الحرة بين قردان واستكمال مخطط الأعمال والتسويق للمشروع من خلال تنظيم ندوة وطنية حول المناطق الحرة التجارية. والسلام.

سؤال كتابي من النائب لمياء جعيدان

موجه إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

<u>الموضوع:</u> طلب توجيه سؤال كتابي.

تحية طيبة وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل 96 من الدستور والفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي إلى السيد **وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية**.

سيدي الكريم،

حيث تولى الديوان الوطني للتطهير إدراج إنجاز مشروع توسيع محطة التطهير بصيادة-لمطة-بوحجر، التي تمّ إنجازها سنة 1993، ضمن برنامجه منذ 2013 بهدف الترفيع في طاقتها وذلك لعدم مطابقة المياه المعالجة التي تفرزها المواصفات المطلوبة.

وحيث لاقى المشروع معارضة من المجتمع المدني والسلط المحلية الذين طالبوا بتغيير موقع هذه المحطة مما دفع الديوان الوطني للتطهير بإعداد ملف طلب عروض جديد لتحويل المياه المستعملة من محطة التطهير بصيادة إلى القطب التكنولوجي بالمنستير عبر تمرير القنوات بمسار منعرج الطريق الجهوية 92 المتوقفة أشغاله إلى حدّ الآن بسبب عدم تحرير كامل الحوزة.

وحيث التزمت الوزارة بتاريخ 26 جويلية 2018 بالتسريع في إجراءات انتزاع الأراضي اللازمة لإتمام الأشغال المتبقية مما يسمح للديوان الوطني للتطهير بالإعلان عن طلب العروض والانطلاق في إنجاز أشغال تحويل المياه المستعملة نحو القطب التكنولوجي بالمنستير ليتمّ بعد ذلك الاستغناء عن محطة التطهير صيادة-لمطة-بوحجر.

وحيث لا تزال الوضعية على ما هي عليه منذ ذلك التاريخ، نودّ سيدي الكريم معرفة ماهي الإجراءات المزمع اتخاذها بالتنسيق مع وزارة البيئة ووزارة التجهيز في خصوص هذا الملف، خاصة وأن الوضع البيئي في المنطقة يبعث على القلق.

سيدي الوزير، طبقا للفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نذكركم بأنكم مطالبون بالإجابة على الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم المراسلة.

في انتظار ردكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

2/-بخصوص مشروع توسيع محطة التطهير بصيادة-لمطة-بوحجر:

تبعا لاستفسار السيدة النائب لمياء جعيدان بخصوص مشروع توسيع محطة التطهير بصيادة-لمطة-بوحجر التي تمّ إنجازها سنة 1993 ضمن برنامج الديوان الوطني للتطهير بهدف الترفيع في طاقتها لعدم مطابقة المياه المعالجة التي تفرزها للمواصفات المطلوبة علما أنه تمّ تغيير موقع المحطة وأعدّ ملف طلب عروض جديد من قبل الديوان الوطني للتطهير لتحويل المياه المستعملة من محطة التطهير بصيادة إلى القطب التكنولوجي بالمنستير عبر تمرير القنوات بمسار منعرج الطريق الجهوية رقم 92 الرابطة بين صقانس-خنيس، مشيرة إلى أن هذا المشروع متوقفة أشغاله لعدم تحرير الحوزة العقارية للمنعرج، تجدر الإشارة إلى أنه تمّ عرض مشروع منعرج الطريق الجهوية رقم 92 الرابطة بين صفاقس-خنيس على لجنة الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية طبقا للفصل 18 من القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع لفائدة المصلحة العمومية والتي أذنت بتقرير ختم أعمالها بإتمام إجراءات الانتزاع بالنسبة للقطع التي رفض مالكوها القيمة المعروضة عليهم وبإعداد عقود بالنسبة للمواطنين الذين وافقوا على التفويت فيها لفائدة الدولة على أساس عرض الإدارة.

وتجسيما لما أذنت به اللجنة تم استصدار أمر الانتزاع عدد 372 لسنة 2019 المؤرخ في 17 أفريل 2019 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية في الغرض.

كما تمّ إبرام 181 عقدا يتعلق بـ 76 قطعة أرض تمّ توجيه 82 عقدا منها لوزارة التجهيز والإسكان قصد تسديد ثمنها وبقية العقود بصدد استكمال الإجراءات.

هذا، وبالتنسيق مع السيد المكلف العام بنزاعات الدولة والمدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالمنستير تبين أنه تمّ تحرير أكثر من 80% من حوزة المشروع (8,40 كلم من 10,70 كلم) أنجزت أشغالها ومستغلة في حركة المرور وأنّ الإشكال بقي على مستوى 2 كلم تحتوي على 51 قطعة أرض تمّ التوصل إلى التحوز بـ 10 قطع منها على أن يتمّ التحوز بأربع قطع إضافية (القطع عدد 263 و264 و169 و248) خلال الأسبوع المقبل مما سيسمح بانطلاق أشغال في هذا الجزء الذي سيتمّ استغلاله لإنجاز محوّل فوق السكة الحديدية في انتظار الحصول على وصولات تأمين من وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لمواصلة إجراءات التحوّز لـ 37 قطعة أرض المتبقية وبالتالي فإن مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قد أنجزت ما هو مطلوب منها من استصدار أمر الانتزاع ومواصلة التعاقد مع المالكين القابلين للقيمة المعروضة عليهم والتحوّز بالقطع المطلوبة للمشروع.

وتبعا لما سبق فإن مشروع منعرج الطريق الجهوية رقم 92 الرابطة بين صقانس-خنيس لم يحل دون إنجاز مشروع تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير بصيادة إلى القطب التكنولوجي بالمنستير حيث تم تحرير أكثر من 80% من حوزة المشروع ويبدو أن الإشكال بقي مطروحا على مستوى التنسيق بين مصالح وزارتي التجهيز والبيئة لمدّ قنوات التطهير عبر الملك العمومي للطرقات.

والسلام

السؤال الكتابي الأول من النائب ياسين العياري

موجه إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

سؤال كتابي إلى السيد **وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية** على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول استغلال رئيس الحكومة لقصر سيدي الظريف.

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

راج خبر على مواقع التواصل الاجتماعي مفاده ان رئيس الحكومة يقوم باستغلال قصر سيدي الظريف دون وجه قانوني.

الرجاء مدّي بـ :

-تقرير حول المسكن الوظيفي الذي يتمتع به رئيس الحكومة.

-فتح تحقيق وموافاتي في الغرض.

-تقرير حول الإجراءات المتخذة في حال مخالفة القانون.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

ينص الفصل 145 من النظام الداخلي على نشر الأجوبة للأسئلة الكتابية للنواب في الرائد الرسمي للمداولات وفي موقع المجلس. في حالة احتواء إجاباتكم على معطيات شخصية لمواطنين أو معلومات تهم الأمن والدفاع يضر نشرها بالمصالح العليا للوطن، الرجاء طلب عدم النشر والتنصيص على ذلك في نص الإجابة.

في انتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

الموضوع: الإفادة على السؤالين الكتابيين للنائب السيد ياسين العياري والنائب السيدة لمياء جعيدان.

المرجع: مكتوبكم عدد 1047 بتاريخ 13 جويلية 2020.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، نتشرف بأن نعرض على سيادتكم البيانات التالية:

1)-فيما يتعلق بالمسكن الوظيفي التابع لقصر سيدي الظريف:

ردّا على تساؤل السيد النائب حول مدى صحّة خبر استغلال السيد رئيس الحكومة لقصر سيدي الظريف دون وجه قانوني من عدمه، نفيدكم أن المسكن الوظيفي المقام حذو قصر سيدي الظريف فوق الرسم العقاري عدد 64299 تونس والكائن على حافة الطريق المؤدية من سيدي الظريف إلى سيدي بوسعيد مخصص لفائدة رئاسة الجمهورية بمقتضى المحضر عدد 47 المؤرخ في 05 جويلية 1999.

أما عقار "قصر الظريف" الكائن بسيدي بوسعيد والمقام على الرسمين العقاريين عدد 144997 تونس وعدد 144998 تونس قد تمّت مصادرته بموجب قراري المصادرة عدد 297 بتاريخ 2011/10/06 بالنسبة للرسم العقاري الأول وعدد 238 بتاريخ 18 أوت 2011 بالنسبة للرسم العقاري الثاني.

كما تمّت مصادرة الرسم العقاري عدد 133765 المقام فوقه مقبرة تابعة للقصر بموجب قرار المصادرة عدد 97 بتاريخ 16 جوان 2011.

وبخصوص طلب السيد النائب تقرير حول المسكن الوظيفي الذي يتمتع به رئيس الحكومة فإن هذا الموضوع خارج عن أنظارنا.